

رصد مخالفاتٍ في تنفيذ مشروعٍ استثماريٍّ في كربلاء بكلفة 11 مليون دولار



أعلنت هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم الأحد، عن رصد مخالفاتٍ في تنفيذ مشروعٍ استثماريٍّ بكلفة (11,000,000) دولار ، وتلكؤ في تنفيذ مشاريع من قبل الإدارة المحلية في محافظة كربلاء المقدسة.

وفق بيان صادر عن مكتب الإعلام والاتصال الحكومي تلقته المطلاع، أن "تحرّيات فريق عمل مكتب تحقيق كربلاء توصلت إلى عدم قيام هيئة استثمار كربلاء المقدسة باتخاذ الإجراءات القانونية بحقّ المدير المُفوّض لشركة إنتاج وتسويق اللحوم الذي تمّ منحه إجازةً استثماريةً لإنشاء مجزرةٍ نموذجيةٍ بكلفة (11,000,000) دولار"، مُبيّنةً أنّ "المُستثمر قام برفع منصات الذبح وإلغاء الأجهزة الأوتوماتيكية في خطي ذبح الأغنام وذبح الأبقار".

وتابع، أنّّه "من ضمن المخالفات تشغيل جزءٍ من منظومة معالجة المُخلفات السائلة وعدم مُعادلتها حامضياً، وعدم تشغيل جهاز فصل الدهون، كما قام بمُخالفة بنود العقد الخاصّة بإنشاء مصنع تقطيع وتعليب وبناء مخازن مُبرّدة ومخازن أعلاف والمُواد المُنتجة من معمل البروتين وتحديد التسعيرة"، لافتاً إلى أنّ "المُستثمر لم يحم بتسديد المبالغ المُترتبة بزمّته لمصلحة

وكشف المكتب عن "تلك" في عددٍ من المشاريع المُنفّذة من قبل الإدارة المحليّة - دائرة المشاريع المُنفّذة ضمن عقود مشاريع تنمية الأقاليم بمبلغ (2,571,975,000) دينار والمُحالة إلى شركة مفاولاتٍ أهليّةٍ لم يتم اتخاذ أي إجراءٍ قانونيٍّ بحقّها"، موضحة أن "المشاريع المُتلكّنة شملت إنشاء ساحةٍ للحُجّاج والزائرين كانت نسبة إنجازها (صفرًا %) ، وإكساء شوارع الجمهوريّة وتقاطع حي المُعلّمين والسفينة وشارع مجسر فاطمة الزهراء (ع) التي بلغت نسبة إنجازها (33%)".

ولفت إلى أنه "تمّ رصد تجاوز الإدارة المحليّة في المُحافظة لصلاحيّاتها ، وإقدامها على التعاقد المُباشر لإحالة عددٍ من المشاريع، خلافاً لتعليمات تنفيذ قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائيّ والتنمية رقم (2 لسنة 2022) ، إضافةً إلى قيام قسم العقود في المُحافظة باقتصار الإحالة على خمس شركاتٍ فقط طيلة المُدّة من (2020 - 2023) ، في مُخالفةٍ واضحةٍ وصريحةٍ لتعليمات تنفيذ العقود الحكوميّة".